

**دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات المساهمة
بالمملكة العربية السعودية**

**بحث مقدم إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة
في المملكة العربية السعودية ، المنعقدة بقسم المحاسبة -
كلية إدارة الأعمال – جامعة الملك سعود**

” مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين ”

إعداد

محاسب قانوني د. عيد بن حامد الشمري

١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

فهرس

رقم الصفحة	بيان
٤-٢	المبحث الأول : الإطار العام للدراسة
٧-٥	المبحث الثاني: الدراسات السابقة للجان المراجعة
١٣-٨	المبحث الثالث: مقومات أداء لجان المراجعة بالمملكة
١٨-١٤	المبحث الرابع: الدراسة الميدانية
١٩-١٨	المبحث الخامس: خلاصة الدراسة
٢١-١٩	قائمة المراجع :
٢٤-٢٢	ملحق : قائمة الاستبيان

المبحث الأول الإطار العام للدراسة

١-١ مقدمة:

إن وجود نظام رقابة داخلية فعال يعد إحدى مسئوليات مجلس الإدارة باعتباره عصب تفعيل آليات حوكمة الشركات ، و لجنة المراجعة Audit Committee إحدى اللجان المنبثقة عنه ويأتي دورها الرئيسي في التحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية ، وتقديم أي توصيات لمجلس الإدارة من شأنها تفعيل نظام الحوكمة وتطويره بما يحقق أهداف الشركة ويحمي حقوق أصحاب المصالح بكفاءة عالية، ويتطلب ذلك وجود أعضاء في لجنة المراجعة يتوفر لديهم مقومات الأداء الملائمة التي تمكنهم من أداء مهامهم بكفاءة وفعالية ، الأمر الذي يسهم في الحد من المشاكل المختلفة التي تعاني منها الكثير من الشركات المساهمة .

٢-١ تحديد مشكلة الدراسة

تعددت حالات الفساد المالي والإداري في العديد من الشركات المساهمة ، الأمر الذي أدى بدوره إلى زيادة عدد المخالفات المالية التي عانت منها هذه الشركات ، لذلك أُنْجِه الاهتمام صوب لجان المراجعة باعتبارها إحدى الآليات التي تحد منها ، غير أن هذه اللجان لم تؤدي الدور الذي تطلع به على النحو الأكمل ، لذا فإن الأمر يتطلب تفعيل دورها من أجل المساهمة في تفعيل حوكمة الشركات لتحسين الأداء وزيادة القدرة التنافسية للشركات المساهمة.

أن لجان المراجعة في الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية وإن كان لها دور هام في نظام الحوكمة في بعض الشركات ، إلا أنها لا تؤدي مهامها بالشكل المطلوب في بعض الشركات الأخرى وبالتالي فإن وجودها في حد ذاته ليس كافياً ، الأمر الذي يستوجب معه أن تمارس هذه اللجان أعمالها بمهنية عالية ، ولذا فإن تركيز هذه الدراسة ليس على وجود لجان المراجعة إنما كيفية أداء هذه اللجان لمهامها بكفاءة وفعالية.

بناءً عليه يمكن تحديد الجوانب المتعلقة بمشكلة الدراسة من خلال صياغة عدد من التساؤلات البحثية كما يلي:

- ١- ما هو دور معايير فعالية أداء لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات ؟
- ٢- كيف تساعد آليات لجان المراجعة في تفعيل الحوكمة في الشركات ؟
- ٣- كيف يساهم تنظيم لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات ؟

١-٣ هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق هدف عام وهو بيان دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات بالمملكة العربية السعودية، وذلك لاشتقاق مجموعة من مقومات الأداء المعيارية التي يجب أن تتسم بها لجان المراجعة والتي تدعم فعالية حوكمة الشركات ، وبصورة أكثر تفصيلاً تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- ١- بيان دور معايير فعالية أداء لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات.
- ٢- بيان دور آليات لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات.
- ٣- بيان أهمية تنظيم لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات.

١-٤ أهمية الدراسة

يمكن تلمس أهمية هذه الدراسة من زاويتين إحداهما علمية والأخرى عملية، فعلمياً تساهم هذه الدراسة في بيان دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات بالمملكة العربية السعودية، من خلال مجموعة من مقومات الأداء المعيارية التي تدعم فعالية حوكمة الشركات ، الأمر الذي يساعد على اشتقاق مجموعة من المتغيرات التي تعد معايير إرشادية تساعد واضعي أطر مبادئ ومعايير لجان المراجعة لتوفير مستويات قياسية يمكن الاحتكام إليها Benchmarking عند الحكم على مستوى فعالية أداء لجان المراجعة التي تدعم حوكمة الشركات بالمملكة، وعملياً فإن هذه الدراسة، بجانب أنها تساعد الشركات المساهمة على الحكم على مستوى تطبيق مقومات أداء لجان المراجعة بها ، وبالتالي فإن هذه الدراسة تساعد الشركات على دعم قدرتها التنافسية، لأن زيادة فعالية أداء لجان المراجعة يؤدي إلى تحسين مستوى الأداء .

١-٥ فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على تأصيل واختبار الفرضيات الثلاث التالية:

الفرضية الأولى: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين معايير فعالية أداء لجان المراجعة ، وبين التأكيد على فعالية حوكمة الشركات الجيدة".

الفرضية الثانية: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين آليات لجان المراجعة وبين التأكيد على فعالية حوكمة الشركات الجيدة".

الفرضية الثالثة: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين تنظيم لجان المراجعة وبين التأكيد على فعالية حوكمة الشركات الجيدة".

٦-١ منهجية الدراسة

تقوم منهجية الدراسة على ثلاثة أركان هي مدخل وأدوات وطريقة الدراسة، ويتمثل مدخل الدراسة في المدخل المعياري/الاستنباطي Normative/Deductive Approach حيث سيتم اشتقاق الفرضيات التي تقوم عليها الدراسة من ثنايا الفكر الأكاديمي، أما أداة الدراسة فإنها تتمثل في قائمة الاستبيان التي سوف تستخدم في جمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة على عينة الشركات المساهمة المدرجة بالسوق المالية السعودية، بالإضافة إلى استخدام بعض الأساليب الإحصائية لأغراض التحليل الإحصائي اللازم لإثبات مدى صحة أو خطأ الفرضيات التي تقوم عليها الدراسة، وأخيراً فإن طريقة الدراسة تعتمد على الدراسة الميدانية Field Study وليست التجربة المعملية.

٧-١ خطة الدراسة

تحقيقاً لهدف الدراسة واستجابة لمتطلباتها المنهجية سوف تكون خطة هذه الدراسة على النحو التالي:

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الثالث: مقومات أداء لجان المراجعة.

المبحث الرابع: الدراسة الميدانية.

المبحث الخامس: خلاصة الدراسة.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة للجان المراجعة

تعددت الدراسات السابقة التي تناولت الجوانب المختلفة لدور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات ولأجل الاستفادة من ما توصلت إليه بما يخدم هذه الدراسة ، يمكن عرض بعضها مصنفة زمنياً على النحو التالي:

١- دراسة (Goodwin, 2003) أكدت الدراسة على علاقة لجان المراجعة بإدارة المراجعة الداخلية تتأثر بعنصرين أساسيين وهما :- استقلال لجنة المراجعة وخبرة أعضائها ، وأن عنصر الاستقلال أكثر تأثيراً في العلاقة عن عنصر الخبرة .

٢-دراسات(Carcello and Neal, 2003 , Turely and zaman, 2004)اهتمت هذه الدراسات بتشكيل لجان المراجعة واختيار أعضائها والحد الأدنى لعدد أعضاء ها بحيث لا يقل عن ثلاثة أعضاء ، دون تحديد الحد الأقصى لعدددهم على أن يكون معظم أعضاء لجان المراجعة من المديرين غير التنفيذيين، وأن يكون هناك أعضاء من خارج الشركة،حتى يمكن أن يتمتع هؤلاء الأعضاء بالاستقلال اللازم لممارسة دورهم في الشركة، مع ضرورة توافر الخبرة اللازمة في المجالات المالية والمحاسبية والمراجعة لبعض أعضاء اللجنة.

٣-دراسة (AL - Mudhaki and Joshi, 2004) أشارت هذه الدراسة أنه بالرغم من الإلزام في تكوين لجان المراجعة في كثير من الدول إلا أن الكثير من الشركات لم تلتزم بذلك، فعلى سبيل المثال: نسبة الشركات التي تقوم بتكوين لجان المراجعة في الهند ٥٦,٢ % ، على الرغم من أنها إلزامية .

٤-دراسة (خليل , ٢٠٠٥) أشارت إلى تعدد الأبعاد المحاسبية لعملية حوكمة الشركات ومنها تحقيق المساءلة والرقابة المحاسبية ، والسعي نحو تطوير وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة ، وتزايد دور كل من المراجعة الداخلية والخارجية ولجان المراجعة ، وتحقيق الإفصاح والشفافية ، والحد من الآثار السلبية لعملية إدارة الأرباح ، علاوة على التقويم الفعال والمستمر لأداء الشركة.

٥-دراسة(Collier and Zaman,2005) إشارة الدراسة إلى أهمية كل من خاصية الاستقلال والخبرة كمعايير يمكن الاعتماد عليها في الحكم على أداء لجان المراجعة و يمكن تصنيفها إلى نوعين من الخصائص هما الخصائص التنظيمية وتتضمن عدد الأعضاء وعدد الاجتماعات، وملكية الأسهم ، والخصائص الفنية وتتضمن الاستقلال والخبرة المالية ، أما بالنسبة لخاصية مدة خدمة الأعضاء فإنها تندرج ضمن خاصية الخبرة، وأن كلا النوعين من الخصائص سواء التنظيمية أو الفنية تمثلان المدخل الرئيسي لتطوير أداء لجان المراجعة بالشكل الذي يؤثر على ممارسة عملية المراجعة ككل داخل الشركة.

٦-دراسة (Carcello et al ., 2006) جاءت هذه الدراسة بناء على استجابة الشركات المساهمة الأمريكية لقانون ساربنس أوكسلي Sarbanes –Oxley والذي يتطلب ضرورة الإفصاح عن وجود خبير في الأمور المالية ضمن أعضاء لجنة المراجعة، رغم تفاوت متطلبات البورصات الأمريكية في هذا الجانب ، وقد وجدت الدراسة أن جميع الشركات تقيدت بهذا المتطلب شكلياً بالرغم من أن الإفصاح عن خلفيتهم كان محدوداً، حيث تبين قلة وجود المؤهلين في المحاسبة والتمويل ضمن أعضاء لجان المراجعة، على الرغم من وجودهم فعلياً خارج تلك اللجان.

٧- دراسة (خليل ٢٠٠٦) أكدت الدراسة على تعدد جوانب أداء لجان المراجعة بالشركات، مع مراعاة أن الأثر الإيجابي لهذا الأداء الذي ينعكس بالدرجة الأولى على عملية المراجعة بمراحلها المختلفة الأمر الذي يساعد على تطويرها وتحسين جودتها، وكشفت الدراسة عن عمق وأصالة البعد التاريخي للجان المراجعة ، وتعدد المفاهيم والمصطلحات المعبرة عنها ، وتعدد مراحل الاهتمام بها وتطورها والتي تمثلت في مرحلة المطالبة بتكوين لجان المراجعة في الشركات ، ومرحلة الاهتمام بخصائص ومواصفات لجان المراجعة ، ومرحلة التوسع في أداء ومهام لجان المراجعة .

٨-دراسة (Keung et al . , 2007) سعت هذه الدراسة إلى توضيح دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات، مع إبراز الدور المفصلي للجان المراجعة وأثره الفاعل في مساعدة الإدارة لحل ما يعترضها من مشاكل، شريطة أن يتمتع أعضاء لجان المراجعة بالاستقلال ، وخُصت الدراسة إلى أن لجنة المراجعة تساهم بدوراً محورياً في تفعيل حوكمة الشركات، ومواجهة المخاطر التي تعترضها.

٩-دراسة (الرحيلي و٢٠٠٨) تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور لجان المراجعة كأحد أبرز دعائم الحوكمة بالمملكة، وقد بينت الدراسة أن حوكمة الشركات عبارة عن نظام يتم من خلاله إدارة ومراقبة الشركات بهدف حماية حقوق حملة الأسهم ، وتحقيق العدالة بينهم ، وإشراكهم في اتخاذ القرارات، وتوفير المعلومات بشفافية ووضوح ، وتحديد مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة وواجباتهم وحقوقهم ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها إلى أن لجان المراجعة في الشركات المساهمة تلعب دوراً هاماً في الحوكمة باعتبارها حلقة وصل بين الأجهزة الرقابية في الشركة ومجلس الإدارة.

١٠-دراسة (Chan and Li , 2008) هدفت الدراسة التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق رؤية جديدة وهي مدى وجود علاقة بين قيمة الشركة ووجود خبير في النواحي المالية ضمن أعضاء لجنة المراجعة، وبعد فحص عينة من خلال أعين ٢٠٠ شركة أمريكية ، تبين أن الشركات التي تضم خبيراً مالياً ضمن أعضاء لجنة المراجعة بها تزيد قيمتها حوالي خمس مرات عن تلك الشركات التي لا تضم مثل هذا النوع من الخبراء الماليين ضمن أعضاء لجنة المراجعة بها.

١١-دراسة (سامي, ٢٠٠٩) خلصت الدراسة إلى أن الهدف الرئيسي من تكوين لجان المراجعة هو تأكيد وزيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية ، وأن المهام التي تقوم بها لجان المراجعة تسعى إلى الحفاظ على حقوق المساهمين ، و دعم مسئوليات أعضاء مجلس الإدارة، باعتبار أن لجان المراجعة تعد آلية من آليات الحوكمة لها دوراً محورياً في رفع مستوى التقارير والقوائم المالية، و يراعى في تشكيل لجان المراجعة كافة التخصصات اللازمة لضمان جودة التقارير والقوائم المالية.

١٢-دراسة (المعتاز ٢٠٠٩م) أوضحت الدراسة أن لجان المراجعة بالملكة العربية السعودية وإن كان لها دور مميز في نظام الحوكمة في بعض الشركات، فإن لائحة حوكمة الشركات بما بعض أوجه القصور فيما يخص لجان المراجعة ، ولا تزال لجهود مستمرة من الجهات وعلى رأسها هيئة سوق المال في متابعة كيفية تنفيذ الشركات المساهمة للتعليمات، ووضع آليات مناسبة تكفل تقيدها باللوائح والإرشادات، الأمر الذي يستوجب ضرورة إصدار العقوبات اللازمة بحق الشركات التي لا تتقيد بلائحة حوكمة الشركات.

١٣-دراسة (Peter & Julie, 2009)

استهدفت هذه الدراسة استقصاء العلاقة بين وجود لجان المراجعة والتحسين في ربحية المنظمة لعينة من الشركات الأسترالية وذلك قبل تطبيق المتطلبات الإجبارية للجان المراجعة في ٢٠٠٣م ، وأظهرت النتائج إن وجود لجان المراجعة يجد من التلاعب في الأرباح.

بناء على ما تقدم : أجمعت معظم الدراسات السابقة على إن وجود لجان المراجعة في الشركات المساهمة بات واقعا تفرضه الظروف الداخلية والخارجية لها ، لأن لجان المراجعة تلعب دورا مهما كونهما حلقة وصل بين الأجهزة الرقابية في الشركة ومجلس الإدارة و أن دورها وطبيعة أداؤها ذات الجوانب المتنوعة يتطلب من الشركات المبادرة بتكوينها ، غير أن لجان المراجعة بحاجة لمقومات أداء فعالة تسهم في تفعيل حوكمة الشركات بصورة تؤدي إلى تحسين مستوى الأداء ومن ثم زيادة القدرة التنافسية ، و تتمثل هذه المقومات في : معايير فعالية أداء لجان المراجعة ، و آليات لهذه اللجان لتفعيل الحوكمة ، و تنظيم لجان المراجعة وهذا ما يتم تناوله في المبحث الثالث.

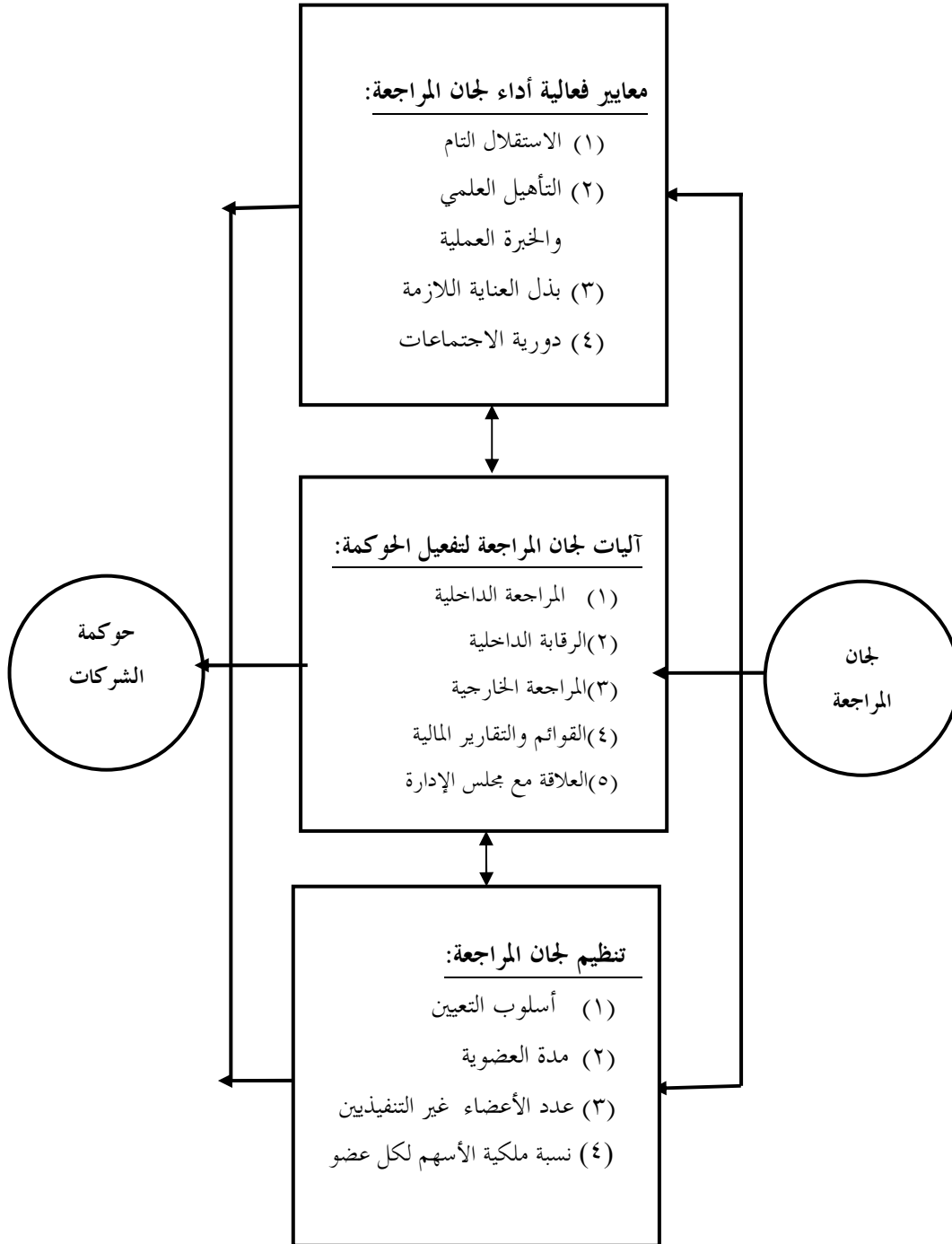
المبحث الثالث

مقومات أداء لجان المراجعة بالمملكة

تعتبر المملكة العربية السعودية من أوائل الدول العربية التي اهتمت بموضوع لجان المراجعة، حيث صدر القرار الوزاري رقم ٩٠٣ بتاريخ ١٢ / ٨ / ١٤١٤ هـ الموافق ٢٣ / ١ / ١٩٩٤ م الصادر عن وزارة التجارة والخاص بتشكيل لجان المراجعة في الشركات المساهمة بالمملكة والذي نص في مادته الأولى على أن تشكل في كل شركة مساهمة لجنة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين تسمى لجنة المراجعة، كما نص على أن اختيار أعضائها يكون بقرار من الجمعية العامة للمساهمين وأفردت المعايير السعودية في عام ٢٠٠٠ م معياراً خاصاً للرقابة الداخلية بغرض مراجعة القوائم المالية يحدد المتطلبات التي يتعين على المراجع الالتزام بها عند تقييم الرقابة الداخلية لأي منشأة بغض النظر عن حجمها وشكلها النظامي ، بغرض مراجعة القوائم المالية وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين) ، يمكن تناول مقومات أداء لجان المراجعة والتي تمثل إطاراً مقترحاً لدور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات المساهمة كما يوضح الشكل رقم (٣-١).

شكل (٣-١)

إطار مقترح لدور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات



٣-١ معايير فعالية أداء لجان المراجعة

الاستقلال: حرصاً من الهيئة على إرساء أفضل الممارسات في مجال حوكمة الشركات وتطوير المعايير والمبادئ ذات العلاقة، أصدر مجلس هيئة السوق المالية القرار رقم ١-١٠-٢٠١٠ وتاريخ ٣٠/٣/١٤٣١هـ الموافق ١٦/٣/٢٠١٠م القاضي بتعديل تعريف العضو المستقل الوارد في الفقرة (ب) من المادة الثانية من لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بالقرار رقم ١-٢١٢-٢٠٠٦ وتاريخ ٢١/١٠/١٤٢٧هـ الموافق ١٢/١١/٢٠٠٦م، ليكون التعريف بالنص الآتي:

"العضو المستقل: عضو مجلس الإدارة الذي يتمتع بالاستقلالية التامة. ومما يناهز الاستقلالية، على سبيل المثال لا الحصر، أي من الآتي:

- أن يكون مالكاً لما نسبته خمسة في المئة أو أكثر من أسهم الشركة أو أي شركة من مجموعتها.
- أن يكون ممثلاً لشخص ذي صفة اعتبارية يملك ما نسبته خمسة في المئة أو أكثر من أسهم الشركة أو أي شركة من مجموعتها.
- أن يكون من كبار التنفيذيين خلال العامين الماضيين في الشركة أو في أي شركة من مجموعتها.
- أن تكون له صلة قرابة من الدرجة الأولى مع أي من أعضاء مجلس الإدارة في الشركة أو في أي شركة من مجموعتها.
- أن تكون له صلة قرابة من الدرجة الأولى مع أي من كبار التنفيذيين في الشركة أو في أي شركة من مجموعتها.
- أن يكون عضو مجلس إدارة في أي شركة ضمن مجموعة الشركة المرشح لعضوية مجلس إدارتها.
- أن يكون موظفاً خلال العامين الماضيين لدى أي من الأطراف المرتبطة بالشركة أو بأي شركة من مجموعتها كالمحاسبين القانونيين وكبار الموردين، أو أن يكون مالكاً لحصص سيطرة لدى أي من تلك الأطراف خلال العامين الماضيين." وسيطبق هذا التعريف عند تعيين أي عضو مجلس إدارة ابتداءً من تاريخ ١/١/٢٠١١م

إن لجنة المراجعة يجب أن تكون مستقلة، وهذا يتطلب ألا تكون جزءاً من الإدارة أو لها أي ارتباط من خلال تعيين أعضاء لجنة المراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين، مع عدم وجود علاقة مباشرة أو غير مباشرة بين أعضاء لجنة المراجعة والمديرين التنفيذيين بالشركة، وأن لا يمتلك العضو أسهم مؤثرة بالشركة التي يكون بها عضو من أعضاء لجنة المراجعة.

التأهيل العلمي و الخبرة العملية: يجب أن يكون من بين أعضاء لجنة المراجعة ممن يتوفر لديهم قدر كبير من الدراية والمعرفة بالأمور المحاسبية والمالية بحيث لا يقل مؤهل عضو لجنة المراجعة عن درجة

البكالوريوس ويفضل من يحمل درجات علمية عليا في المالية والمحاسبة تمكنه من مناقشة بعض القوانين أو اللوائح أو معايير المحاسبة والمراجعة ومتابعة التطور المهني لمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة . إن الاهتمام بالخبرة العملية كأحد المعايير التي تحقق فعالية أداء لجنة المراجعة ، وبالتالي يجب أن يتوفر لدى عضو لجنة المراجعة الخبرة الكافية سواء في طبيعة نشاط الشركة أو في المجالات المالية والمحاسبية ويمكن الاستعانة ببعض الخبراء في المجالات التي يحتاجون إليها ، وعقد لقاءات مع المديرين التنفيذيين بالشركة للتعرف على الأبعاد المختلفة لأنشطة الشركة.

بذل العناية اللازمة : يتطلب من العضو بذل العناية اللازمة على سبيل المثال: التواجد بشكل دوري في الشركة و معايشة الأحداث والمشاكل التي تحدث بالشركة و المتابعة المستمرة للإدارة المالية وإدارة المراجعة الداخلية و المناقشة والحوار المستمر مع المراجع الخارجي .

دورية الاجتماعات: يجب أن يحرص العضو على حضور الاجتماعات الدورية ، ويمكن ألا يقل عدد الاجتماعات عن ٦ اجتماعات وألا يزيد عن ١٢ اجتماع في العام حتى تكون هناك متابعة ومعايشة من جانب لجنة المراجعة للأحداث والأنشطة المختلفة بالشركة.

يمكن القول أن كل من الاستقلال والكفاءة العلمية والخبرة والقدرة على بذل العناية اللازمة والحرص على حضور الاجتماعات الدورية إذا تم توافرها في عضو لجنة المراجعة، فإنها تعني توفر مقومات نجاح أداء لجان المراجعة ومنطلقات فعالة لتطوير هذا الأداء، كما تساعد على القيام بالدور الإيجابي لهذه اللجان في الشركة . وبناء على ذلك يمكن صياغة الفرضية الأولى على النحو التالي: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين معايير فعالية أداء لجان المراجعة ، وبين التأكيد على فعالية حوكمة الشركات الجيدة".

٣-٢ آليات لجان المراجعة لتفعيل الحوكمة

زاد الاهتمام بلجان المراجعة وتطور أدائها ليشتمل العديد من الأنشطة والأعمال داخل الشركة بأن أداء لجان المراجعة مرتبط بمدى تمتع أعضائها بكل من الاستقلال والخبرة المالية ، وأن أداء لجان المراجعة يجب أن ينصب حول الجوانب الآتية: (لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى خليل ٢٠٠٦).

المراجعة الداخلية : تقوم لجان المراجعة بالإشراف على إدارة المراجعة الداخلية للتأكد من تحقق استقلال المراجعين الداخليين ودراسة خطة عمل المراجعة الداخلية والتأكد من فعاليتها في إنجاز الأعمال الموكلة إليها والاجتماع معها ودراسة ومناقشة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة معالجة الملاحظات التي قد ترد بالتقرير، كما أنها تمثل حلقة الوصل بين إدارة المراجعة الداخلية ومجلس الإدارة ، بجانب قيامها بإبداء

الرأي حول تعيين مدير إدارة المراجعة الداخلية و تحديد ومكافأته ، علاوة على ذلك هناك دور مؤثر لإدارة المراجعة الداخلية في زيادة فعالية لجان المراجعة من خلال ما توفره لها من معلومات تساعدها في فهم أنشطة الشركة المختلفة .

المراجعة الخارجية : تقوم لجنة المراجعة بترشيح المراجع الخارجي والتوصية بتعيينه وتحديد أتعابه ، فإن وجود لجان المراجعة يعني وجود نظام قوي للرقابة الداخلية مما يعني الحد من دور المراجع الخارجي في تحديد مخاطر الرقابة وكذلك متابعة أعماله واعتماد الخدمات المهنية الأخرى التي يقدمها للشركة وإثما في ضوء المتطلبات المحددة له . والحد من تأثير وضغوط الإدارة على المراجع الخارجي وتدعيم استقلاله والتأكد من موضوعيته وكفاءته ، و دراسة خطة المراجعة معه وإبداء الملاحظات عليها ودراسة ملاحظاته على القوائم المالية ومتابعة ما تم في شأنها كما أن لجنة المراجعة تمثل حلقة الوصل بين المراجع الخارجي ومجلس الإدارة .

نظام الرقابة الداخلية : أن إحدى مسؤوليات مجلس الإدارة وجود نظام رقابة داخلية فاعل والتي عهد بها إلى لجنة المراجعة للتحقق من كفاية النظام وتقديم أي توصيات لمجلس الإدارة من شأنها تفعيل النظام وتطويره بما يحقق أهداف الشركة لذا صدر القرار الوزاري رقم (٢٢١٧) في ٣/١/٢٠٠٣م بشأن الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة وذلك لتعزيز دورها في الشركات المساهمة وبالتالي تصبح عملية مراجعة أنظمة الرقابة والمساهمة في تحسينها وتطويرها أحد المهام الرئيسية للجان المراجعة بالشركة ، يضاف إلى ذلك ضرورة الاهتمام بالمخاطر المختلفة المتعلقة بعملية الرقابة.

القوائم و التقارير المالية : تتم دراسة القوائم المالية السنوية والدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة و إبداء الرأي فيها ومناقشة تقارير المراجعة المختلفة سواء الخاصة بالمراجعة الداخلية أو الخاصة بالمراجعة الخارجية ، أيضاً إصدار تقرير لجنة المراجعة ونشره مع القوائم المالية المختلفة للشركة وذلك من خلال التأكد من تطبيق القوانين واللوائح المختلفة المنظمة لعمل الشركة ، والمعايير الرقابية وذلك من خلال الدور الفعال لهذه اللجان في تحقيق الرقابة الداخلية والمحاسبية ، والمعايير المهنية و التأكد من الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والتدخل في تحديد السياسة المحاسبية التي تستخدمها الإدارة .

العلاقة مع مجلس الإدارة : تعد لجنة المراجعة إحدى اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، ويتحدد دور لجنة المراجعة في الإشراف على التقارير المالية السنوية المعدة من جانب الإدارة، ويأتي دورها الرئيسي في التحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية، وتقديم أي توصيات لمجلس الإدارة من شأنها تفعيل النظام وتطويره بما يحقق أهداف الشركة ويحمي حقوق أصحاب المصالح بكفاءة عالية.

تلخص مهام لجنة المراجعة في الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية ودراسة نظام الرقابة الداخلية والتوصية لمجلس الإدارة بتعيين المحاسبين القانونيين وفصلهم وتحديد أتعابهم ومتابعة أعمالهم وكذلك

دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء الرأي والتوصية في شأنها. وإبداء الرأي على السياسات المحاسبية المتبعة والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها. وبناء على ذلك يمكن صياغة الفرضية الثانية على النحو التالي: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين آليات لجان المراجعة وبين التأكيد على فعالية حوكمة الشركات الجيدة".

٣-٣ تنظيم لجنة المراجعة :

نصت المادة الثالثة عشر في لائحة حوكمة الشركات بالمملكة العربية السعودية بشأن لجان مجلس الإدارة واستقلاليتها على التالي:

- "ينبغي تشكيل عدد مناسب من اللجان حسب حاجة الشركة وظروفها ، لكي يتمكن مجلس الإدارة من تأدية مهماته بشكل فعال.
- يجب أن يكون تشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارة وفقا لإجراءات عامة يضعها مجلس الإدارة تتضمن تحديد مهمة اللجنة ومدة عملها والصلاحيات الممنوحة لها خلال هذه المدة وكيفية رقابة مجلس الإدارة عليها . وعلى اللجنة أن تبلغ مجلس الإدارة علما بما تقوم به أو تتوصل إليه من نتائج أو تتخذه من قرارات بشفافية مطلقة. وعلى مجلس الإدارة أن يتابع عمل اللجان بشكل دوري للتحقق من قيامها بالأعمال الموكولة إليها.
- ويجب أن يقر مجلس الإدارة لوائح عمل جميع اللجان الدائمة المنبثقة عنه ، ومنها لجنة المراجعة ولجنة الترشيحات والمكافآت .
- يجب تعيين عدد كاف من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين في اللجان المعنية بالمهام التي قد ينتج عنها حالات تعارض مصالح ، مثل التأكد من سلامة التقارير المالية وغير المالية ، ومراجعة صفقات الأشخاص ذوي العلاقة ، والترشيح لعضوية مجلس الإدارة ، وتعيين المديرين التنفيذيين ، وتحديد المكافآت ". (هيئة السوق المالية، ٢٠٠٦):

نصت المادة الرابعة عشرة في لائحة حوكمة الشركات حول تنظيم لجنة المراجعة ومهامها على النحو التالي: (هيئة السوق المالية، ٢٠٠٦):

- يشكل مجلس الإدارة لجنة من أعضائه غير التنفيذيين تسمى لجنة المراجعة، لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة، يكون من بينهم مختص بالشؤون المالية والمحاسبية.
- تصدر الجمعية العمومية للشركة بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة قواعد اختيار أعضاء لجنة المراجعة ومدة عضويتهم وأسلوب عمل اللجنة. وبناء على ذلك يمكن صياغة الفرضية الثالثة على النحو التالي: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين تنظيم لجان المراجعة وبين التأكيد على فعالية حوكمة الشركات الجيدة".

المبحث الرابع الدراسة الميدانية

٤-١ هدف الدراسة الميدانية :

تهدف الدراسة الميدانية إلى إجراء اختبار ميداني لمجموعة المتغيرات الفرعية المكونة للمتغير المستقل في علاقتها بالمتغير التابع ، وذلك عن طريق الاختبار الإحصائي لمدى صحة أو خطأ الفرضيات الثلاث التي تم تأصيلها في المبحث الثالث، ومن ثم يهدف هذا الاختبار الميداني ومن ثم الدراسة الميدانية إلى توفير دليل موضوعي يمكن الدفاع عنه، يعكس أهمية الدور الذي تلعبه المتغيرات المستقلة المستمدة من لجان المراجعة على فعالية حوكمة الشركات، وذلك في الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية.

٤-٢ مجتمع الدراسة وحجم العينة :

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية السعودية ، وقد تم اختيار سبعة وعشرون شركة بناءً على معيار أساسي يتمثل في سهولة الحصول على البيانات، ونظراً لأعتبار الفرد وليس الشركة هو وحدة التحليل، فقد تم توزيع عدد ثلاث قوائم استبيان على أعضاء لجنة المراجعة لتمثيل الحد الأدنى من الأعضاء في الشركات المختارة^(١) ، ومن ثم بلغ حجم العينة ٨١ قائمة، وبلغ عدد الردود الصحيحة التي تم إخضاعها للتحليل الإحصائي ٤٧ قائمة بنسبة ردود ٥٨٪.

٤-٣ قياس متغيرات الدراسة :

تم استخدام قائمة الاستبيان المدعمة بالمقياس الدرجي متعدد المستويات في قياس متغيرات الدراسة في الشركات المساهمة محل التطبيق على النحو التالي:

أولاً: قياس المتغير التابع :

يتمثل هذا المتغير في فعالية حوكمة الشركات، وقد تم قياس هذا المتغير التابع باستخدام مدى معين يعكس مستوى فعالية حوكمة الشركات ، وذلك من خلال مجموعة العبارات التي تم صياغتها اعتماداً على مدى الالتزام بالمبادئ الستة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization of Economic Cooperation & Development (OECD, 2004)

ثانياً: قياس المتغيرات المستقلة :

تتمثل هذه المتغيرات في ثلاث متغيرات مستقلة تمثل الإطار المقترح لدور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات والتي تم عرضها في المبحث الثالث، وقد تم قياس هذه المتغيرات المستقلة باستخدام مدى معين يعكس الأهمية النسبية التي تلعبها هذه المتغيرات في التأثير على فعالية حوكمة الشركات.

(٢) تتمثل عينة الشركات المختارة في سبعة وعشرون شركة مساهمة سعودية مدرجة بسوق المال السعودي، هذه الشركات هي: سابك - الكميائية السعودية - صافولا - إسمنت اليمامة - أسمنت السعودية - إسمنت الشرقية - إسمنت تبوك - العقارية - الفنادق - التعاونية للتأمين - الاتصالات السعودية - النقل الجماعي - النقل البري - تهامة - الرياض للتعمير - جرير - فتيحي - نادك - صافولا - ثمار - المراعي - الأسماك - البنك الأهلي التجاري - بنك الرياض - تطوير - ساركو - ساسكو.

ويتمثل المدى المعين المستخدم في قياس متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة في مقياس Likert الدرجي ذو الخمسة نقاط A Five-Point Likert Scale وذلك لتحويل الإدراكات الوصفية الناتجة عن إجابات عينة الدراسة على أسئلة قائمة الاستبيان- إلى قيم كمية يمكن إخضاعها للتحليل الإحصائي اللازم لإثبات مدى صحة أو خطأ فرضيات الدراسة.

وقد تم تصميم قائمة الاستبيان بشكل يؤكد على دقة صياغة العبارات المستخدمة لقياس المتغيرات التابعة والمستقلة للدراسة، وللتأكيد على صلاحية شكل ومضمون قائمة الاستبيان Face Validity تم عرض قائمة الاستبيان على خمسة من أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بكلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود، وعضو هيئة تدريس بقسم المحاسبة بجامعة الملك خالد بإبها وذلك لإبداء التعديلات التي يرونها قبل توزيع قائمة الاستبيان، وبعد إجراء التعديلات اللازمة أقرها جميعاً بدقة صياغة عبارات قائمة الاستبيان وسلامتها في قياس متغيرات الدراسة.

٤-٤ توصيف متغيرات الدراسة :

تم توصيف متغيرات الدراسة التي تغطيها قائمة الاستبيان على النحو التالي:

- Y : المتغير التابع والذي يتمثل في فعالية حوكمة الشركات.
- X_i : المتغيرات المستقلة المرتبطة بمقومات أداء لجان المراجعة بالملكة ، والتي تتمثل في مجموعة المتغيرات الفرعية الثلاث التالية:
- X₁ : التفاعل بين معايير فعالية أداء لجان المراجعة وحوكمة الشركات.
- X₂ : التفاعل بين آليات لجان المراجعة وحوكمة الشركات .
- X₃ : التفاعل بين تنظيم لجان المراجعة وحوكمة الشركات.

٥-٤ التحليل الإحصائي :

في سبيل اختبار قبول أو رفض فرضيات الدراسة، تم استخدام بعض أدوات التحليل الإحصائي وهي تحليل علاقات الارتباط وتحليل الانحدار البسيط وتحليل الانحدار المتعدد. وللتأكيد على قوة الاختبار الإحصائي التي تبرهن على أن أدوات التحليل الإحصائي قد أعطت نتائج معنوية إحصائياً، تم الاعتماد على مستوى معنوية يمثل مستوى ألفاً α ما بين ٥% و ١٠%، أي يمثل مستوى ثقة ما بين ٩٥% و ٩٠%، حيث أنه كلما قل مستوى ألفاً α وزاد مستوى الثقة، كلما دل ذلك على قوة التحليل الإحصائي.

وفيما يتعلق بالإحصاءات الوصفية التي تعكس التحليل الاستكشافي للبيانات فقد وجد أن معامل كرونباخ Cronbach's Alpha للمتغيرات الأربعة X₁ , X₂ , X₃ , Y = ٠,٧٨٦ و نظراً لأن هذا المعامل يزيد عن ٦٠% ، فهذا يعكس درجة مصداقية عالية إلى حد ما لإجابات عينة الدراسة ، كما أن الجدول رقم (٤-١) يعكس مزيد من المصداقية بالنسبة لمتغيرات الدراسة .

جدول رقم (٤-١)

الإحصاءات الوصفية

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معيار الاختلاف
Y	٤,٢٦	٠,٦٤٢	١٥,١%
X ₁	٤,٨١	٠,٤٩٥	١٠,٣%
X ₂	٤,٤٣	٠,٦١٧	١٣,٩%
X ₃	٤,١٩	٠,٦١٣	١٤,٦%

(١) أن الوسط الحسابي Mean اقترب كثيراً من الحد الأقصى لمستوى الإجابات ، وهذا يدل على أن كل الإجابات على أسئلة قائمة الاستبيان قد تمت بدرجة كبيرة جداً.

(٢) أن الانحراف المعياري Standard Deviation كان أقل من الواحد الصحيح بالنسبة لكل المتغيرات، وكلما كانت قيمة الانحراف المعياري صغيرة كلما دل ذلك على تجانس البيانات، ومن ثم تجانس الإجابات على قائمة الاستبيان وهذا بدوره يعكس درجة عالية من المصادقية من جانب مفردات العينة محل الاستقصاء.

(٣) أن معامل الاختلاف تراوح بين ١٠,٣% و ١٥,١% لمتغيرات الدراسة ، حيث أنه كلما كان معامل الاختلاف أقل كلما كان ذلك أفضل للبيانات المستمدة من قوائم الاستبيان.

٤-٦ اختبار الفرضيات :

يتضمن الجدول رقم (٤-٢) تحليل الانحدار المتعدد، ويشير إلى درجة تأثير المتغيرات المستقلة الثلاث مجتمعة على المتغير التابع ، وقد ثبت معنوية علاقة الانحدار المتعدد حيث أن قيمة F تعادل ٨,٥٢ بمستوى معنوية α يعادل ٠,٠٢%، أي بدرجة ثقة تعادل ٩٩,٩٨%، ورغم أن قيمة معامل التحديد R^2 تعادل ٣٧,٢%، فإن ذلك لا يمثل نقطة ضعف، بل يعد مصدراً لقوة التحليل انطلاقاً من سببين أساسيين هما:

- (١) أن الدراسة لا تهدف إلى استخدام نموذج الانحدار المتعدد في أغراض التنبؤ، وإنما الهدف الأساسي من النموذج هو تحليل هيكل العلاقة بين المتغيرات المستقلة الثلاث والمتغير التابع.
- (٢) أن هناك العديد من المتغيرات المستقلة الأخرى التي لها تأثير على المتغير التابع، الأمر الذي يفتح الباب على مصراعيه لدراسة هذه المتغيرات في البحوث المستقبلية.

جدول رقم (٤-٢)

تحليل الانحدار المتعدد

مستوى المعنوية F	قيمة F	معامل التحديد	مستوى المعنوية t	اختبار t	الخطأ المعياري	المعاملات	المتغيرات
٠,٠٠٠٢	٨,٥٢	٠,٣٧٢	٠,٤٥٣٣	٠,٧٥٦٨	٠,٧٨٥٩	٠,٥٩٤٧	الثابت
			٠,٣١٧٩	١,٠١٠٥	٠,٢١٥٤	٠,٢١٧٧	X ₁
			٠,٠٢٥٣	٢,٣١٧٧	٠,١٦٢١	٠,٣٧٥٨	X ₂
			٠,١٢٤٣	١,٥٦٧٧	٠,١٤٤٧	٠,٢٢٦٩	X ₃

يلاحظ من نتائج تحليل الانحدار المتعدد أن النموذج ككل يعد معنوي بمسئوى ٠,٠٢ ٪ ، غير أن أثر كل من X₁ , X₃ على المتغير التابع Y - غير معنوي - بسبب وجود علاقة ارتباط خطية بين المتغيرات Multicollinearity . ويتضمن الجدول رقم (٤-٣) تحليل علاقات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ،

جدول رقم (٤-٣)

تحليل علاقات الارتباط

المتغيرات	حجم العينة	معامل الارتباط	المعنوية المحسوبة
X ₁	٤٧	٠,٤٩٩	أقل من ٠,٠١
X ₂	٤٧	٠,٥٤٤	أقل من ٠,٠١
X ₃	٤٧	٠,٤٢٦	أقل من ٠,٠١

ويتضمن الجدول رقم (٤-٤) تحليل الانحدار البسيط والذي سوف يستخدم في اختبار علاقة التأثير بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة باستخدام اختبار F ومعامل التحديد R² .

جدول رقم (٤-٤)

تحليل الانحدار البسيط لاختبار فرضيات الدراسة

مستوى المعنوية F	قيمة F	معامل التحديد	مستوى المعنوية	قيمة t	الخطأ المعياري	المعاملات	المتغير
٠,٠٠٠٤	١٤,٩٥٣	٠,٢٤٩	٠,١٦٤٤	١,٤١٣	٠,٨٠٩	١,١٤٣	الثابت
			٠,٠٠٠٤	٣,٨٦٧	٠,١٦٧	٠,٦٤٧	X ₁
٠,٠٠٠٠	١٨,٨٨٠	٠,٢٩٦	٠,٠٠٠٤	٣,٠١٢	٠,٥٨٢	١,٧٥٢	الثابت
			٠,٠٠٠٠	٤,٣٤٥	٠,١٣٠	٠,٥٦٦	X ₂
٠,٠٠٠٣	٩,٩٦٧	٠,١٨١	٠,٠٠٠٠	٣,٩٩١	٠,٥٩٨	٢,٣٨٧	الثابت
			٠,٠٠٠٣	٣,١٥٧	٠,١٤١	٠,٤٤٦	X ₃

جدول رقم (٤-٥)

المعاملات الإحصائية التفصيلية لإثبات مدى صحة / عدم صحة فرضيات الدراسة

الفرضية	التغير المستقل	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	قيمة t	مستوى المعنوية	قيمة F	مستوى المعنوية	معامل التحديد	معنوية / قبول / رفض
الأولى	X1	٠,٤٩٩	٠,٠١	٠٣,٨٦٧	٠,٠٠٠٤	١٤,٩٥٣	٠,٠٠٠٤	%٢٤,٩	قبول
الثانية	X2	٠,٥٤٤	٠,٠١	٤,٣٤٥	٠,٠٠٠	١٨,٨٨٠	٠,٠٠٠	%٢٩,٦	قبول
الثالثة	X3	٠,٤٢٦	٠,٠١	٣,١٥٧	٠,٠٠٣	٩,٩٦٧	٠,٠٠٣	%١٨,١	قبول

المبحث الخامس

خلاصة الدراسة

قامت هذه الدراسة بتأصيل مجموعة مقومات لأداء لجان المراجعة التي تلائم ظروف المملكة والتي تعتبر ضرورية لتفعيل حوكمة الشركات، وذلك من خلال اختبار مجموعة من المتغيرات التي تعد معايير يتم الاسترشاد بها لدعم دور لجان المراجعة المتوقع كآلية أساسية من آليات حوكمة الشركات، ونظراً لأن الهدف الأساسي هو التركيز على بيان دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات ، فقد خرجت الدراسة بالنتائج والتوصيات التالية:

أولاً: النتائج

١- أن اختيار أعضاء لجان المراجعة يجب أن يتم في ضوء مقومات أداء تعتمد على مجموعة من المعايير اللازمة لتفعيل حوكمة الشركات ، وتنطوي هذه المعايير على تملك أعضاء لجان المراجعة قدرات فاعلة في الأداء .

٢- إن وجود معايير فعالية أداء لجان المراجعة ، في ظل ما يجب إن يكون عليه تنظيم هذه اللجان ، يساعد في تفعيل آلياتها المختلفة والتي تنعكس بشكل ايجابي على التطبيق الجيد لحوكمة الشركات -٣- تعددت مراحل الاهتمام بلجان المراجعة وتطورها والتي تمثلت في مرحلة المطالبة بتكوين لجان المراجعة في الشركات ، ومرحلة الاهتمام بخصائص ومواصفات لجان المراجعة ، ومرحلة التوسع في أداء ومهام لجان المراجعة

٤- أن أداء لجان المراجعة في الشركات المساهمة بالمملكة ، رغم حداثة الاهتمام به منذ العام ١٩٩٤م ، إلا أنه يتطور مع تعدد القرارات والتشريعات الصادرة بشأنه ، مما يعني أنه يمتاز بمرونة الأداء وقابليته للتطوير والتحديث باستمرار .

ثانيا : التوصيات

- ١- ضرورة صدور تشريع (دليل) من هيئة سوق المال يحدد دور لجان المراجعة لزيادة فعالية أداءها ، يمكن أن يكون مسماها نظام لجان المراجعة في الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية على أن يحتوي هذا النظام كل الجوانب المتعلقة في لجان المراجعة مثال لذلك:
 - معايير فعالية لجان المراجعة.
 - آليات (مهام) لجان المراجعة .
 - تنظيم (تكوين) لجان المراجعة.
- ٢- الإفصاح الإلزامي عن تقرير لجان المراجعة ضمن التقارير والقوائم المالية للشركات المساهمة .
- ٣- ضرورة تضافر جهود كل من المنظمات المهنية والجهات المعنية لتنمية الوعي لدى المساهمين والمستثمرين بإبراز دور لجان المراجعة في تحسين جودة التقارير والقوائم المالية وزيادة مصداقيتها وشفافيتها لجمهور المستفيدين.
- ٤- إجراء المزيد من البحوث والدراسات التي تتناول الجوانب المختلفة لأداء لجان المراجعة.

مراجع الدراسة

أولا : المراجع باللغة العربية :

- ١- د. إحسان بن صالح المعتاز ، " لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية بين الواقع والمأمول" ، بحث مقدم إلى مؤتمر حوكمة الشركات المنعقد بتنظيم جامعة الملك خالد بأبها قسم المحاسبة كلية العلوم الإدارية والمالية ، الموافق ٣١/١٠/٢٠٠٩م إلى ١/١١/٢٠٠٩م.
- ٢- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، لجنة معايير المراجعة ، معايير المراجعة والمعايير المهنية الأخرى ، المجلد الأول ٢٠٠٦م.
- ٣- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، معايير المراجعة والمعايير المهنية الأخرى ، معيار الرقابة الداخلية بغرض مراجعة القوائم المالية ، أغسطس ٢٠٠٦م.
- ٤- د. عوض سلامة الرحيلي، "لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات : حالة ، السعودية" ، جامعة الملك عبد العزيز ، مجلة الاقتصاد والإدارة ، المجلد ٢٢ ، العدد ص ١٧٩-٢١٨ ، يونيو ٢٠٠٨م.

- ٥- د .مجدي محمد سامي ، " دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية " ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية - جامعة الإسكندرية ، العدد رقم (٢) ، المجلد (٤٦) ، يوليو ٢٠٠٩ م.
- ٦- د . محمد أحمد إبراهيم خليل ، " دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية - دراسة نظرية تطبيقية" ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة بينها ، العدد الأول ، ٢٠٠٥ .
- ٧- د . محمد أحمد إبراهيم خليل ، " تطوير أداء لجان المراجعة وأثره على عملية المراجعة في الشركات المساهمة المصرية " ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة - جامعة بينها ، العدد الأول ص ١٤٥-١٩٨ ، ٢٠٠٦ .
- ٨- هيئة السوق المالية السعودية، لائحة حوكمة الشركات، المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٠٠٦ .

ثانيا :المراجع باللغة الانجليزية :

- 9- AL – Mudhaki , Jawaher and P. L . Joshi , " The Role and Functions of Audit committees in the Indian Corporate Governance : Empirical Findings" , International Journal of Auditing, Vol . 8, march 2004.
- 10-Collier , Paul and Mahbub Zaman , "Convergence in European Corporate Governance :The Audit Committee Concept" , Corporate Governance :An international Review , Vol . 13, 2005.
- 11-Carcello, J. Hollingsworth, C. and Neal T. (2006) "Audit Committee Financial Experts: A Closer Examination Using Firm Designations." Accounting Horizons 20(4): 35.
- 12-Carcello, J. V. and T. L. Neal , "Audit Committee Characteristics and Auditor Dismissals Following New Going – Concern Reports" , The Accounting Review , Vol . 78 , 2003.
- 13-Chan, K. and Li, J. (2008) "Audit Committee and Firm Value: Evidence on Outside Top Executives as Expert-Independent Directors." Auditing: A Journal of Practice and Theory 16(1): 16-31.

- 14-Goodwin , Jenny,"The Relationship Between the Audit Committee and The Internal Audit function : Evidence from Australia and New Zealand", International Journal of Auditing, Vol . 7 ,2003 .
- 15-Keung, C., R. Ashok, and T. Daneil. (2007) "Sarbanes-Oxley: are audit committees up to the task?", Managerial Auditing , Bradford, Vol. 22, Iss. 3; PP. 225- 270.
- 16-Organization for Economic Cooperation & Development, Principles of Corporate Governance, OECD, 2004. Available from: <http://oecd.org>.
- 17-Peter, B., and C. Julie, (2009),"Audit committees and earnings quality", Accounting and Finance, January,Vol. 49, Iss. 2; Pg. 267.
- 18-Turley , S. and M. Zaman," Corporate Governance Effects of Audit Committee", Journal of Management & Governance, vol . 8, 2004, PP 305 – 332.

ملحق : قائمة الاستبيان

سعادة الأستاذ الفاضل عضو لجنة المراجعة بشركة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

أقوم بإعداد دراسة بعنوان " دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات المساهمة بالملكة العربية السعودية"، وتهدف هذه الدراسة إلى صياغة واختبار إطاراً مقترحاً لدور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات المساهمة في ظل التطورات المعاصرة للجان المراجعة وأثرها على زيادة فعالية حوكمة الشركات، لتحديد المتغيرات الأكثر أهمية والتي تساهم بصورة إيجابية في دعم العلاقة بين لجان المراجعة وحوكمة الشركات.

يسعى الجانب التطبيقي لهذه الدراسة إلى اختبار مجموعة من المتغيرات التي تعكس بعض مقومات أداء لجان المراجعة من خلال قياس العلاقة المؤثرة بين هذه المتغيرات وبين مدى فعالية حوكمة الشركات، وتمثل متغيرات الدراسة في:

أولاً- المتغير التابع: فعالية حوكمة الشركات.

ثانياً- المتغيرات المستقلة: وتتكون من ثلاثة عشر متغيراً موزعة إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول: يتعلق بين معايير فعالية أداء لجان المراجعة وفاعلية حوكمة الشركات

المحور الثاني: يتعلق بين آليات (مهام) لجان المراجعة وفاعلية حوكمة الشركات .

المحور الثالث: يتعلق بين تنظيم (تكوين) لجان المراجعة وفاعلية حوكمة الشركات.

مرفق طيه قائمة استقصاء تتضمن ثلاثة عشر سؤالاً تعكس المحاور المختلفة للمتغيرات السابقة الإشارة إليها، أرجو من سعادتكم التكرم بالإجابة على الأسئلة الواردة بها عن طريق اختيار الوزن الملائم الوارد بالمقياس الدرجي، حتى أتمكن من استكمال الجانب التطبيقي لهذه الدراسة.

شاكرين ومقدرين تعاونكم،،،

الباحث

من فضلك اختار المدى الذي تراه مناسباً للإجابة على الأسئلة التالية، مستخدماً المقياس التدريجي الموجود أمام كل عبارة:

١	٢	٣	٤	٥	توصيف متغيرات الدراسة
رائض جداً	رائض إلى حد ما	محايد	موافق إلى حد ما	موافق جداً	
					<p>أولاً: قياس المتغير التابع (فعالية حوكمة الشركات)</p> <p>تتميز حوكمة الشركة التي أكون عضو لجنة المراجعة بها بالآتي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركة. - ضمان حقوق المساهمين. - ضمان المعاملة العادلة للمساهمين. - ضمان حقوق أصحاب المصالح مع الشركة. - ضمان الإفصاح والشفافية. - ضمان مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين. <p>"المحور الأول" معايير فعالية أداء لجان المراجعة:</p> <p>(١) يؤدي الاستقلال التام لعضو لجنة المراجعة إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.</p> <p>(٢) يؤدي التأهيل العلمي والخبرة العملية لعضو لجنة المراجعة إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.</p> <p>(٣) بذل العناية المهنية اللازمة لعضو لجنة المراجعة إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.</p> <p>(٤) يؤدي الحضور الدوري للاجتماعات لعضو لجنة المراجعة إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات.</p>

١	٢	٣	٤	٥	توصيف متغيرات الدراسة
راض جداً	راض إلى حد ما	محايد	موافق إلى حد ما	موافق جداً	
					<p>المحور الثاني " آليات (مهام) لجان المراجعة:</p> <p>(١) إشراف ومتابعة لجنة المراجعة على أعمال المراجعة الداخلية في الشركة يؤدي لزيادة فعالية حوكمة الشركات.</p> <p>(٢) إشراف ومتابعة لجنة المراجعة على نظام الرقابة الداخلية في الشركة يؤدي لزيادة فعالية حوكمة الشركات.</p> <p>(٣) إشراف ومتابعة لجنة المراجعة على أعمال المراجعة الخارجية في الشركة يؤدي لزيادة فعالية حوكمة الشركات.</p> <p>(٤) إشراف ومتابعة لجنة المراجعة على القوائم والتقارير المالية في الشركة يؤدي لزيادة فعالية حوكمة الشركات.</p> <p>(٥) العلاقة بين لجنة المراجعة ومجلس الإدارة في الشركة يؤدي لزيادة فعالية حوكمة الشركات.</p> <p>"المحور الثالث" تنظيم (تكوين) لجان المراجعة:</p> <p>(١) يؤثر تعيين عضو لجنة المراجعة من قبل الجمعية العمومية في الشركة على زيادة فعالية حوكمة الشركات.</p> <p>(٢) يؤثر عدد الأعضاء غير التنفيذيين في لجنة المراجعة في الشركة على زيادة فعالية حوكمة الشركات.</p> <p>(٣) تؤثر طول مدة عضوية عضو لجنة المراجعة في الشركة على زيادة فعالية حوكمة الشركات.</p> <p>(٤) تؤثر عدم ملكية الأسهم لعضو لجنة المراجعة في الشركة إيجاباً على فعالية حوكمة الشركات.</p>